تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى إمكانية تطبيقها محلياً

أ.م.د. عباس حميد يحيى
abbashameed1958@yahoo.com
جامعة بغداد ـ كلية الإدارة والاقتصاد ـ قسم المحاسبة
م.د. صفوان قصي عبد الحليم
SAFWANHALEEM@YAHOO.COM
جامعة بغداد ـ كلية الإدارة والاقتصاد ـ قسم المحاسبة

المستخلص:

تسعى معظم الوحدات الاقتصادية المحلية إلى أعداد قوائمها المالية وفقا للمتطلبات القانونية والمبادئ المحاسبية المحلية والمحددة بالنظام المحاسبي الموحد والمعايير والقواعد المحاسبية المحلية، إلا أن المتتبع لإصدارات مجلس المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standard Board يلاحظ انه قد تبنى ومنذ سنة 2009 عدد من المعايير التي تناسب مقدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي قد لا تنسجم مع الإصدارات المحلية، لان ديوان الرقابة المالية وعلى الرغم من التعديلات التي أُجريت على النظام المحاسبي الموحد سنة 2011، إلا انه لم يفرد معالجة خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تنسجم مع معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS الخاصة بهذا النوع من المشاريع، وكذلك لم يقم مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية في العراق بتكييف معاييره المحاسبية لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يجعل هذه المشاريع غير قادرة على تطبيق تلك المعايير، الأمر الذي ينعكس سلبا على قدره هذه المشاريع في الحصول على التمويل الخارجي سواء من المستثمرين أم المقرضين، من هنا تم في هذا البحث ألقاء الضوء على طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Small and Medium Entities) من حيث المفاهيم والخصائص والمميزات بينها وبين الشركات الكبرى، كما تم اجراء تقويم عملي وعلمي للنظام المحاسبي الموحد وقدرته في حل المشاكل المحاسبية المحلية، في ضوء متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات أهمها :

أظهرت المقارنة التحليلية بين كل من المعايير المحاسبية العالمية الشاملة والمعايير المحاسبية الدولية لمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمعايير والقواعد المحاسبية العراقية والنظام المحاسبي الموحد وجود عدد من الاختلافات في محاور مختلفة.

إن حذف وتبسيط مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الشاملة في إطار المعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم سيساعد في زيادة الانسجام بين المعايير المحاسبية الدولية والتطبيقات المحاسبية المحلية.

أما أهم التوصيات التي خرج البحث بها فهي:

- أن دراسة وتحليل الاختلافات بين التطبيقات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ستساعد مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقي على تغيير التطبيقات المحلية وفقا للمتطلبات الدولية.
- ضرورة عقد ندوات وورش عمل دولية لإدارات و منتسبي الوحدات المالية لتوسيع إدراك المنتسبين بهذه الإصدارات والآليات لتطبيقها.

الكلمات الرئيسية: معايير الإبلاغ المالي الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، المقارنة، معايير الإبلاغ المالي العالمي، مجلس معايير المحاسبة الدولي.

المقدمة :

عندما نفكر في كيفية تطوير المحاسبة في البيئة المحلية (العراق) لابد لنا من الاتجاه في التفكير نحو البيئة الدولية والعالمية خاصة وان مجال التطوير المحلي محدود نسبيا ، عندها سنقف أمام إصدارات الاتحاد الدولي للمحاسبين ومنظماته التي يعد مجلس المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standard Board من أبرز الهيئات التي تعمل على تفعيل دور المحاسبة في المجتمع باعتبارها أحد أهم الأدوات التي تساعد في اتخاذ القرارات ، والحقيقة التي لاتخفى على المتتبعين هي جهود هذا المجلس والهيئات الدولية المساندة له في عولمة المحاسبة.

ومن المعلوم أن الشركات الصغيرة الحجم والمتوسطة SMEs(Small and Medium Entities) تحكم الاعمال العالمية، ابتداءا بالاقتصادات الكبرى وانتهاء بالاقتصاديات الصغرى حيث نلاحظ ان هذه الشركات تشكل 99 % من حجم الشركات العالمية والتي تشغل اقل من 50 عامل حيث نلاحظ وجود 21 مليون شركة من هذا النوع في الاتحاد الاوربي و 20 مليون منها في الولايات المتحدة الأمريكية .(Pacter: 2009, 1)

من هنا توجهت جهود هذا المجلس سنة 2009 إلى إصدار معايير محاسبية عالمية تناسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهي معايير ذات جودة عالية (مفهومة ويمكن تطبيقها عالميا)، خاصة وأن معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS (International Financial Reporting Standards) الشاملة قد صممت للشركات التي تتداول أوراقها المالية في الأسواق المالية Capital Markets، من هنا جاءت هذه المعايير موسعه ومعقدة خاصة في مجال القياس والإفصاح.

لذا جاءت هذه الإصدارات لتخفف العبئ على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي عليها استعمال المعايير المحاسبية الدولية، ونعتقد أن هذه الإصدارات تلائم البيئة المحلية لأنها تخفف من متطلبات القياس والافصاح المطلوبة سابقا حسب إصدارات مجلس المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standard Board كما انها تلبي رغبات مستخدمي البيانات المالية لتلك المشروعات، خاصة الدوليين منهم .

ونأمل أن يندفع العراق نحو تبني هذه المعايير خاصة ونحن بحاجة لتمويل هذه المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المشاريع، وذلك بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لتلك المشاريع من جهة وتقليل البطالة من جهة أخرى، فضلا عن حصول الشركات العراقية على الخبرات الاجنبية التي تفتقر إليها تلك الشركات. كما سيركز هذا البحث على النظام المحاسبي الموحد والمعاييرو القواعد المحاسبية العراقية والآليات والمعالجات المقترحة لتطوير هذه الممارسات لكي تنسجم مع المتطلبات الدولية خاصة الواردة منها ضمن المعايير المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

منهجية البحث:

- **مشكلة البحث:**

على الرغم من التعديلات التي أجراها ديوان الرقابة المالية على النظام المحاسبي الموحد الصادر منذ أكثر من 25 سنة والتي كان جزء من أهدافها موائمة النظام

للمعـايير المحاسـبية الدوليـة ، الا انـه لـم يفـرد معالجـة خاصـة بالمشـاريع الصـغيرة والمتوسطة الحجم تنسجم مع معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS الخاصة بهذا النوع من المشاريع لاعتقاده بوجود خصوصية لهذه الأعمال في العراق تنسجم مع تطبيقات النظام المحاسبي الموحد بشكل عام ، وكذلك لم يقم مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية في العراق بتكييف معاييره المحاسبية لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،الأمر الذي قد ينعكس سلبا على قدره هذه المشاريع في الحصول على التمويل الخارجي الدولي .

- **هدف البحث:**

ألقاء الضوء على طبيعة المشروعات الصغيرة الحجم والمتوسطة من حيث المفاهيم والخصائص والمميزات بينها وبين المشروعات الكبرى و اجراء تقويم عملي وعلمي للنظام المحاسبي الموحد وقدرته في حل المشاكل المحاسبية المحلية ، في ضوء متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

- **فرضية البحث:**

1. أن الدول النامية غير قادرة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية الشاملة كما هي بسبب تعقد متطلبات القياس والإفصاح بشكل عام .
2. أن إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية للمعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقترب بشكل كبير مع المعالجات المحاسبية الخاصة بالنظام المحاسبي الموحد والمعايير والقواعد المحاسبية العراقية ،وأن أزالة هذه الاختلافات الجزئية سيساهم في تسهيل مهمة قبول المعالجات المحاسبية المحلية دوليا .

- **أهمية البحث :**

الدور الكبير الذي تؤديه هذه المشروعات في الاقتصاد الوطني كونها تمثل معظم المشاريع الاقتصادية في البلد، كما أن تبني المعايير المحاسبية الدولية لهذا النوع من المشروعات محليا سيساهم في زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في البيئة المحلية، وتقليل تكلفه التمويل ولو على المدى الطويل، بالاضافه الى أيجاد فهم واضح لمدى توافق النظام المحاسبي الموحد مع المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالتالي حسم موضوع تطوير النظام المحاسبي الموحد لكي يكون الموجه نحو تفعيل الممارسات المحاسبية المحلية.

- **حدود البحث :**

سيتم التركيز على ابرز جوانب القياس والافصاح المحاسبي التي تناولتها المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومقارنتها مع النظام المحاسبي الموحد .

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحاجة الى معايير الإبلاغ الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم - مدخل مفاهيمي -

1.1 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم :

لا يوجد اتفاق محدد على مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، أضافة الى أن كلمة صغيرة ومتوسطة هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة الى أخرى ومن قطاع الى أخر ضمن نفس الدولة، فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا، وتعتبر المنشاة صغيرة اذا كانت توظف اقل من 50 عاملا، وهناك العديد من دول العالم تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشات الصغيرة والمتوسطة، ففي الولايات المتحدة الامريكية وايطاليا وفرنسا تعتبر المنشاة صغيرة ومتوسطة اذا كانت توظف حتى 500 عامل، وفي السويد لغاية 200 عامل، وفي كندا واستراليا 99 عاملا، في حين انها في الدنمارك توظف لغاية 50 عاملا.

ويعتبر هذا المعيار جيد لسهولة عملية المقارنه وجمع المعلومات حوله ، في حين تعتمد دول اخرى على حجم راسمال لتعريف المشروع الصغير والمتوسط مما يؤدي الى صعوبة المقارنه بين هذه الدول لاختلاف اسعار صرف العملات. (المحروق و مقابله، 2006 :3-2).

كما عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المشروعات الصغيرة الحجم والمتوسطة على انها المشروعات التي ليس لها مسائلة عامة ، كما انها تقوم بنشر قوائم مالية للمستخدمين الخارجيين (ابو غزالة ، طلال : 2010: 5)،

ويطلق البعض (Ramona and Adriana,2009:P.1) عليها مصطلح اخر هو Non – publicly accounting entities ، الشركات غير الخاضعة للمسائلة العامة حيث تكون الشركة لها مسائلة عامة اذا تم تداول اسهمها في السوق المالي، وتكون لهذه الشركة موجودات ذات صفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الاطراف مثل البنوك وشركات التأمين وغيرها، وعليه يمكن تحديد المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم استنادا الى عدد من المعايير منها : عدد العمال، حجم رأسمال، حجم المبيعات،

المستوى التكنلوجي او معايير اخرى (المحروق و مقابله ، 2006 : 2). والاتي جدول رقم 1 يبين معايير التمييز بين احجام الشركات.

جدول رقم (1): معايير التمييز بين احجام الشركات

تصنيف الشركة	عدد العمال	المعدل للمبيعات	اجمالي الموجودات
الحجم المتوسط	اقل من 250	50 مليون يورو فاكثر	43 مليون يورو
الحجم الصغير	اقل من 50	10 مليون يورو فاكثر	10 مليون يورو
الحجم المصغر	اقل من 10	2 مليون يورو فاكثر	2 مليون يورو

المصدر: (www.ec.europa.eu:2012 p.1 :)

وهنا لابد من التأكيد على خصوصية بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة أعلاه وهي التي لا تمتلك أسهم يتم تداولها في سوق الأوراق المالية إلا أن معظم هذه المشروعات لديها تعاملات مصرفية وتجهيزات وزبائن على مستويات أعلى من تصنيفاتها، وقد يعتقد البعض بأن البيئة المحلية ربما ليست بحاجة لإصدارات لمثل هذه الأنواع من الشركات لاقترابها من الشركات الكبيرة.

وعليه فأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تمتلك اسهم او مديونية في الأسواق المالية، وهذه المشروعات لا تتضمن المصارف، شركات التامين والمؤسسات المالية التي تخضع إلى تنظيمات متخصصة وإشراف خاص (ECCBSO, 2005: P.4)، كما نلاحظ وجود تصنيف اخر للمشروعات هو المشروعات المصغرة Micro Entity والتي عادة ما تتضمن أحداث صغيرة وبخصائص معينة مثل قلة عدد العاملين وعادة ما تكون الإدارة من قبل المالك فضلا عن مستوى منخفض من الإيرادات، ولا تمتلك استثمارات في شركات أخرى أو فروع ولا تصدر أسهم أو حصص مقابل خدمات او بضائع (Marijan ,2013:4).

1.2 خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم :

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم دور مهم في بناء الاقتصاد على مستوى المحلي والدولي، وذلك لاسباب منها (المحروق و مقابله ، 2006 : 4-3) :

- مالك الوحدة الاقتصادية هو من يديرها.

- انخفاض الحجم المطلق لرأسمال اللازم لانشاء المشروعات الصغيرة.
- الاعتماد على الموارد المحلية الاولية.
- تدني قدرتها الذاتية على التطور والتوسع.
- الافتقار إلى الهيكل الإداري الواضح بسبب الإدارة من قبل الشخص الواحد.
- صعوبات العمليات التسويقية والتوزيعية وارتفاع كلفة هذه العمليات في هذه الوحدات الاقتصادية.

كما نلاحظ وجود خصائص اخرى لهذه المشروعات هي (محمد و عمر ،4:2013):

- تعد مصدرا جيد للادخار الخاص وتجميع رؤوس الاموال ، مما يؤدي بها الى ترقية مستوى الادخار والاستثمار.
- القدرة على المرونه والانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع الظروف المختلفة.
- عدم قدرتها على تحمل تكاليف التسويق والتوزيع، مما يصعب العمليات التسويقية.

وعليه فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تمتلك بعض الخصائص الايجابية و السلبية، حيث يتمثل دورها الايجابي في مساهمتها في التشغيل في اقتصاد معين وحصتها من الانتاج في البيئة المحلية، وقدرتها على خلق وظائف للعاملين في البيئة المحلية ، كما تتميز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بسهولة تكوينها وحاجتها القليلة لدراسة السوق والعدد القليل للمساهمين في راسمال، والذين عادة ما يكونون من ضمن المساهمين الداخليين.

اما عن اهم التحديات التي تجابه مثل هذه الشركات فهي كالاتي:

(المحروق و مقابله ، 2006 :4-5) وبتصرف:

- نقص الضمانات التي تمتلكها هذه المشروعات مما يعرضها الى صعوبات في الحصول على التمويل اللازم.
- ارتفاع اسعار الفائدة الذي تدفعه مثل هذه الشركات بالمقارنه مع الشركات الكبيرة وما يترتب على ذلك من انخفاض في الارباح.

- ارتفاع اسعار المواد الاولية وتكاليف العمل مقارنه على ما تحصل عليه الشركات الكبيرة لمثل هذه المستلزمات.
- يعد نظام الضرائب احد أهم المشاكل التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وتظهر هذه المشكله من جانبين سؤاء لاصحاب هذه الوحدات من حيث ارتفاع الضرائب او نظرا لعدم توفر البيانات الكافيه عن هذه الوحدات مما يضيق عمل جهاز الضرائب من جهة اخرى.

كما تحيط الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مجموعة من المتغيرات التي تميزها عن الشركات الكبيرة وهي (IASB , 2009 : 17):

- نوعية مستخدمي القوائم المالية لتلك الشركات ونوعية المعلومات التي يطلبوها.
- الية استخدام القوائم المالية من قبل هؤلاء المستخدمين.
- الخبرة والعمق المحاسبي المتوفر لتلك الوحدات.
- قابلية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تخفيض تكلفة الالتزام بنفس معايير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

والاتي جدول 2 يوضح مجالات المقارنه بين مختلف احجام المشروعات

جدول رقم (2) مجالات المقارنه بين مختلف احجام المشروعات

مجال المقارنة	المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	المشروعات الكبيرة
الإدارة العليا	فردية عادة	مجموعة/مجلس/ جمعية
التخطيط	قصير الاجل/غير علمي، يعتمد الخبرة والحدس	طويل الاجل / علمي
التنظيم	لايوجد هيكل تنظيمي او هناك هيكل محدود للغاية	يوجد هيكل واضح ومحدد المسؤوليات
التوجيه	اساس شخصي	أنظمة إشراف وتحفيز واتصال
الرقابة	مركزية بدون انظمة	انظمة مركزية ولا مركزية
الانتاج	محدود يعتمد على الاجتهادات	ضخم يعتمد على اساليب عملية
التسويق	محدود النطاق / بيعي عادة	متسع النطاق / وجود انظمة تسويقية
التمويل	محدود / ذاتي	ضخم / رأسمال ممتلك ومقترض
التكنلوجيا	محدودة	متقدمة
شؤون الافراد	قرارات فردية	انظمة عاملين

(مرتجى ،2004: 5)

1.3 مبررات الحاجة الى معايير الابلاغ الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

أن الحاجة للمعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد برزت منذ التسعينيات من القرن الماضي عندما أعترض أحد أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية وكان أردني الجنسية على صعوبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية

بسبب تعقد تلك المعايير خاصة بالنسبة للدول النامية، من هنا اثيرت جدلية حول امكانية صياغة معايير محاسبية تناسب حاجة بلدان العالم الثالث، وقد رفض المجلس المقترح لان الحاجة لاتخص الدول النامية بل تخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (WWW.SNEE.ORG,2007:1)، ولقد بدات جهود مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنه 2001 في صياغة معايير محاسبية مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ولقد ظهرت اول ورقة نقاشية خاصة بالموضوع سنة 2004 ثم تبعتها سنة 2007 باصدار مسودة معيار يخص ال SMEs واثمرت هذه الجهود في تموز 2009 باصدار معايير محاسبية دولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم . (Pascu and Vasiliu,2011:125)

ولقد سعى مجلس المعايير المحاسبية الدولية الى اصدار معايير خاصة بهذه الشركات وذلك لان مخاطر عدم الاصدار قد تدفع منظمات اخرى لاصدار مثل هذه المعايير، ولقد استنتج المجلس وجود اختلاف بين مستخدمي القوائم المالية لل SMES وبين مستخدمي القوائم المالية العامة، فمثلا يركز مستخدمي القوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التدفقات النقدية في الفترة قصيرة الاجل والسيولة وقوة المركز المالي واتجاه الارباح في الفترة الماضية والفائدة، وعليه فقد قرر المجلس تحديد الاختلاف بين IFRS و IFRS FOR SMES عن طريق تحديد طبيعة ودرجة الاختلاف على اساس حاجة المستخدمين وتحليل الكلفة والمنفعة .

و يشير السيد PAUL PACTER المديرالتنفيذي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم سنة 2009 إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في السيطرة على عالم الأعمال وقدرتها في التحكم بهذه الأعمال، حيث يشير الى تسجيل 21 مليون مشروع صغيرة ومتوسطة الحجم في الاتحاد الأوربي و 20 مليون مشروع في الولايات المتحدة الامريكية، وتشغل هذه المشروعات عمال بحوالي 50 عامل تقريبا (Pacter:2009,1)

وتخضع القوائم المالية في معظم الدول الى مجموعة من القواعد الحكومية وتنشر للعامة في المواقع الالكترونية او تقدم لهم عند الطلب وهم كل من المقرضين والمجهزين والزبائن وحملة الاسهم وغيرهم ، ولقد اتجهت الجهود العالمية في العقد الماضي لتطبيق معايير الابلاغ المالية الدولية IFRS بشكل مباشر او من خلال تحويل التطبيقات المحلية المقبولة قبولا عاما في تلك الدول الى IFRS، ويدعم هذا الاتجاه المتعاملين بالأسواق المالية وذلك لان IFRS صممت أصلا لحاجة الشركات التي تتجار في أوراقها المالية في تلك الأسواق الرأسمالية العامة ، وقد أدى ذلك لزيادة المجالات التي تغطى من IFRS بالإضافة إلى تعقد تلك الإصدارات وحجم الإرشادات لتطبيق تلك الإصدارات إلى أن وصلت إلى 2855 ورقة سنة 2009، وفي معظم الدول انتقل

هذا التعقيد إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم SMES التي تطبق تلك المعايير، وهنا ظهرت اهمية تطبيق تلك المعايير على هذه المشروعات وحاجة مستخدمي معلومات هذه المشروعات الى تلك المعلومات.(Pacter:2009,1)

وحاولت السلطات الحكومية القضائية Jurisdictions في قسم من الدول تطبيق كل IFRS او تلك المحورة للاغراض المحلية والتي لن تكون مفهومة من قبل المقرضين الدوليين او مجهزين راسمال حول العالم .

من هنا فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ستعاني من صعوبة التمويل لعدم قدرتها في الحصول على التمويل الدولي ، وهنا جاءت جهود IASB في اصدار المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تموز 2009 لمواجهة هذه المتطلبات حيث اصدرت هذه المعايير في 230 صفحة حيث تم تبسيط مبادئ القياس الخاصة بالموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف ، كما تم حذف المواضيع غير المناسبة لحاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتم تخفيض متطلبات الافصاح ، كما ستتم المراجعة لهذه المتطلبات كل ثلاثة سنوات ، واصبحت هذه الاصدارات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم متاحة للتطبيق دوليا حتى وان كانت تلك الدولة لاتطبق معايير الابلاغ المالي العالمية بالكامل ، كما اصبح لازما على تلك الدول تحديد من هي المشروعات المشموله بتطبيق هذه المعايير مباشرة (Pacter,2009:1)

ولقد اكد اديب العفيفي مدير ادارة دعم التجارة الخارجية والصادرات في دائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي ،ان 80 % من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دولة الامارات لا تستطيع الحصول على قروض مصرفية بسبب عدم التزامها بالمعايير المحاسبية المتوافقة مع المعايير الدولية، كما أشار ايضا الى أن تطبيق المعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم سيعمل على تعزيز الشراكات مع شركات ومؤسسات عالمية تركز كثيرا على ملاحظة مدى التزام المصدر أو الشريك بأستخدام هذه المعايير (البستيجي ،2013: 1) .

وتعتبر دولة جنوب افريقيا من اول الدول التي طبقت هذه الاصدارات واصبحت الدولة الرائدة في هذا المجال .(Saica, 2009: 1) اما في برطانيا فان مجلس المعايير المحاسبية البرطاني وكجزء من ستراتيجية التحول نحو IFRS فقد وجد المجلس ضرورة استبدال المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما في المملكة المتحدة ب IFRS FOR SME s وذلك اعتبارا من السنة المالية 1-1-2012 حيث يتم تحويل الميزانية الافتتاحية اعتبارا من ذلك التاريخ لتكون وفقا لمتطلبات IFRS SME

ولتقدم اول مجموعة من القوائم المالية وفقا لذلك في 31-12-2013 (Baker, 2010:2) .

اما في الولايات المتحدة الامريكية فقد انتقد كل من مجلس المعايير المحاسبية المالية الامريكي FASB و هيئة الاوراق المالية والمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين وذلك لعرضهم الكثير من المعايير على مجتمع الاعمال، ولقد كان عبئ زيادة المعايير مرهقا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تمتلك الموارد الاقتصادية الكافية للبحث والتطبيق لجميع البيانات الصادرة من الهيئات السابقة ، أن اولئك الذين يدعون بزيادة عبئ المعايير يستندون الى :(Shroeder,2005:14)

- ليست جميع متطلبات المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ملائمة لحاجات تقارير الابلاغ المالي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- حتى لو كانت متطلبات المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ملائمة ، فانها ستنتهك بأستمرار قيد الكلفة – المنفعة.

أن منتقدي عملية وضع المعايير المحاسبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يؤكدون بأن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وضعت بشكل اساسي لحاجة الاسواق المالية فقط ، وان العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تحصل على رأسمال من هذه الاسواق، لذلك هناك جدل يدور حول الحاجة لمبادئ محاسبية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وعليه فأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تتحمل الاعباء التالية نتيجة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما الخاصة بالشركات الكبرى وهي :

- أن عدم الالتزام بالانظمة المحاسبية والمعايير المحاسبية المعتمدة في البلد سيدفع مراقب الحسابات الى اصدار تقرير متحفض او سلبي.
- أن تكلفه الالتزام بمتطلبات المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ربما يؤدي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الى عدم قدرتها على انتاج معلومات ملائمة اخرى.
- ان شركات المحاسبة القانونية التي تدقق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يجب ان تبقى مواكبه لنفس المتطلبات التي تعمل بموجبها عند تدقيق الشركات الدولية الكبرى ، ولكنها لن تستطيع توفير نفس المتخصصين المستخدمين في الشركات الكبرى.

وعلى الرغم من ذلك فأن مجلس المعايير المحاسبية الدولي يؤمن بان اهداف القوائم المالية المحددة في أطاره المفاهيمي framework مناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم كما هو الحال بالنسبة للوحدات التي تطبق كامل ال IFRS ، ونرى بان هدف المحاسبة هو توفير المعلومات المالية عن الوضع المالي ،الاداء ، التغيرات بالمركز المالي والتي تهم شريحة واسعة من المستخدمين لهذه المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية وبغض النظر عن حجم تلك الوحدات ، عليه جاءت المعايير المحاسبية لاغراض اعداد القوائم المالية والتي تلبي تلك الاحتياجات للمستخدمين بمدى واسع ولكل الوحدات، حيث يرى متخصصون ضرورة تطبيق IFRS على جميع الوحدات كما هي دون الحاجة للتمييز بين المعايير المطبقة استنادا الى حجم تلك الشركات، وبهدف حسم الجدل حول مدى حاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة لمعايير خاصة تم عقد مجموعة من اللقاءات واستطلاع مجموعة من الاراء للمتخصصين في هذا المجال وتبين الاتي : (Marijn p. van , 2010: P 39-46)

- أن مؤيدي كون معايير الابلاغ المالي الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مناسبة للاستخدام في مناطق واسعة من اوربا بلغ نسبة 72 %، في حين اعتبر 18 % من الذين تم استطلاع ارائهم انها غير مناسبة و لم يحدد الاجابة 10 % الاخرين.

- اما عن فائدة تطبيق هذه المعايير فستتوزع بين الشركات الصغيرة بنسبة 25 % والشركات المتوسطة بنسبة 14 % والشركات الكبيرة بنسبة % 19 وجهات اخرى بنسبة 63% في حين يرى 2 % عدم فائدة هذه المعايير.

- ان تطبيق معايير دولية خاصة بالشركات المتوسطة والصغيرة الحجم سيزيد من قابلية المقارنه الدولية international comparability وسيخدم الشركات بصفة عامة بنسبة 53 %، في حين لم يؤيد اخرون وجود مثل هذه الفائدة بنسبة 29 % ، ولم يستطع الباقي 18 % تحديد الفائدة او عدم الفائدة المتوقعة.

- اما مستخدمي المعلومات لمعدة وفقا لل IFRS الخاصة ب SMEs مثل المصارف فانهم يعتقدون بان هذه المعلومات مفيدة لهم اكثر من المعلومات المعدة وفقا لل GAAP المحلية بنسبة 18% ، اما 65 % الاخرين فانهم يعتقدون بان المعلومات المعدة وفقا لل GAAP المحلية افضل من المعلومات المعدة وفقا لل IFRS الخاصة ب SMEs، ولم يحدد المتبقي ايهما افضل.

- كما ايد 77 % زيادة الفائدة بالنسبة لمستخدمي المعلومات للمعلومات المعدة وفقا لل IFRS الخاصة ب SMEs، ولم يؤيد وجود مثل هذه الفائدة 18 %، ولم يحدد الاجابة نسبة 5 % منهم، من هنا نلاحظ عدم وجود اتفاق تام حول فائدة تطبيق المعايير الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الا في حالة دخول عامل المقارنات الدولية التي ستستاهم في زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر والذي تبحث البيئة المحلية عنه.

1.4 أهمية اصدار معايير محاسبية عالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم :

أن المتتبع لاهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة والمعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يلاحظ بأن هذه المعايير ستساهم في زيادة جودة المحاسبة من خلال حوكمة الشفافية corporate transparency ، وتحسين المقارنه comparability ، ويعتبر هذان العاملان مؤشرين على وظائف الأسواق المالية وهنا يتم تحليل هذه المؤشرات إلى عوامل ترتبط بسيولة الأسواق المالية ، كلفة راسمال ، قيمة الوحدة الاقتصادية firm value ، حيث توصف السيولة بالتأثير السعري والذي يتزامن مع الاستجابة السعرية للوحدة التي يتم المتاجرة بها في سوق فعالة وعلى الرغم من صعوبة قياس السيولة في الأسواق إلا أن هناك من لاحظ زيادة السيولة للوحدات التي تطبق IFRS بالمقارنة مع الوحدات التي لا تطبقها ، اما بالنسبة لتكلفة الملكية فهي الحد الأدنى من العائد الواجب دفعه لحملة الاسهم نتيجة تحملهم المخاطرة ، وبالتالي فأن المعايير ذات الجودة العالية ستساهم في تخفيض تكلفة الحصول على التمويل وذلك لانها تساهم في تخفيض المخاطر المتوقعة عن العائد المستقبلي، اما بالنسبة لقيمة الوحدة الاقتصادية فستزداد مع تطبيق IFRS ولو لفترة زمنية معينه ثم تعود لمستوى القيمة الاعتيادية كما لاحظت دراسات اخرى اهمية تطبيق هذه المعايير على مستوى المصارف والحكومة وحملة الاسهم (Marijn,2010:32-36)، كما ان معايير الابلاغ العالمية المطبقة بشكل مستقر ستساعد على المقارنة بين المعلومات المالية، من هنا فان الاختلافات المحاسبية من الممكن أن تصيب المستثمرين والمقرضين والاخرين بالعمى Obscure او صعوبة النظر والتمييز ، وعليه فأن معايير الابلاغ المالية العالمية عالية النوعية ستحسن من كفاءة التوزيع والتسعير لراسمأل Pricing of Capital ، وهذه الفائدة لن تعود فقط على مجهزين راسمال بل ستخدم الوحدات التي تبحث seek عن راسمال حيث انها ستخفض تكلفة المقارنه وتحذف تكلفة المخاطرة التي ترتبط بتكلفة راسمال ، كما ان المعايير العالمية ستحسن من نوعية التدقيق Audit Quality وتسهل من مهام التدريب والتعليم . (IASB IFRS FOR SMEs , 2009 : 16) ، كما لا تقتصر فوائد تطبيق معايير الابلاغ المالي العالمية على الوحدات التي تتداول اسهمها في الاسواق المالية فقط ،بل كذلك

يمكن للمشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم أن تنتفع من أستعمال معايير موحدة عالميا على مستوى هذه المشروعات من خلال الاتي : (IASB IFRS FOR SMEs , same place : 16)

- أن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتمد على التمويل من المصارف المتعددة الجنسية ، حيث تعتمد هذه المصارف على القوائم المالية في اتخاذ قرار الاقراض وفي وضع الشروط وتحديد معدل سعر الفائدة.
- يسعى المجهزون لتقييم المكانه المالية للمشتري في دولة اخرى.
- لدى العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تمتلك مستثمرين خارجيين لايهتمون بالمعلومات يوما بيوم كما تفعل الادارة الخاصة بالوحدة.
- ان المعايير المحاسبية العالمية للقوائم المالية ذات الاغراض العامة تسمح باجراء المقارنة بين الوحدات ، وهي مهمة جدا عندما يكون المستثمر غير محلي.
- تمتلك العديد من SMEs مجهزين خارجيين حول العالم وتستخدم القوائم المالية للمجهزين في التعرف على مكانتهم المالية وقدرتهم على اقامة علاقات اقتصادية طويلة المدى.

كما أكد العفيفي المدير لادارة دعم التجارة الخارجية والصادرات في دائرة التنمية الاقتصادية بأبو ظبي (البستيجي، 2012 : 2) بأن هناك اهتمام متزايد في السنوات الاخيرة نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية ، والتي ألقت بظلالها على مسار شركات رائدة بسبب نقص الشفافية وعدم التزامها بمعايير محاسبية عالمية في عرض حساباتها وتدفقاتها المالية ، مما دفع الهيئات الدولية المهتمة بالعمل المحاسبي والمالي الى وضع معايير للتقارير المالية الدولية من اجل تذليل هذه المعوقات ومساعدة الشركات خصوصا الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحسين عملية العرض واتباع معايير وطرق عالمية في حساباتها.

وقد أكد المجمع العربي للمحاسبين القانونيين على اهمية المعايير المحاسبية في دعم الوحدات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، فضلا عن التأكيد على اهمية هذه الوحدات في تشغيل 80% من الايدي العاملة والمساهمة بالناتج المحلي بنفس النسبة، وأن التزام الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمعايير الدولية للمحاسبة يسهل عليها امكانية الحصول على التمويل اللازم من المصارف، وقد أوضح أن هذا العامل مؤثر جدا في تحديد سعر الفائدة على القروض والتسهيلات التي توافق عليها المصارف للشركات المقترضة ،

وبين بأن الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة يسهم في خفض التكلفة من خلال خفض أسعار الفائدة ، وتمكين الشركات من زيادة أرباحها وتوفير مناخ مناسب لتحقيق النمو والتطور (البستيجي، 2012 : 3)

من جهة اخرى فان المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل المصدر التقليدي لنمو الاقتصاد الوطني ، وتوفر اكثر من 50 % من مجموع الاستخدام الخاص واكثر من 40 % من الناتج القومي الاجمالي للسلع والخدمات ، ومن المسلم به أن المشروعات الكبيرة لا تزدهر بدون المشروعات الصغيرة التي تزودها باحتياجاتها وتشتري منتجاتها ،و من هنا تزداد اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ففي كثير من الدول ومنها الولايات المتحدة الامريكية والتي تشكل فيها تلك المشاريع حوالي 97 % من اجمالي المشاريع فيها وتساهم في خلق 34 % من الناتج القومي الاجمالي الامريكي وتساهم في خلق 58 % من اجمالي فرص العمل المتاحة فيها ،وفي كندا تساهم في توفير 33 % من فرص العمل وفي اليابان 55 % وفي اندنوسيا 88 % (عبد الناصر ،2013: 1).

المبحث الثاني : المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى انسجامها مع النظام المحاسبي الموحد :

2.1 دراسة تحليلية مقارنه بين المعايير و القواعد المحاسبية العراقية والمعايير المحاسبية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمعايير المحاسبية العالمية الشاملة للإبلاغ المالي:

أن المطلع على المعايير والقواعد المحاسبية العراقية الصادرة من مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية العراقي لغاية الآن يعلم ان هذه المعايير صدرت في مدة سابقة وهي لم تميز بين الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم ،كما أنها جاءت بأغلبها متأثرة بالمعايير المحاسبية الدولية حسب رأي الكثير من الباحثين في هذا المجال ومنهم (آل طه صفوان ،1994: 113)، وعليه جاءت هذه الدراسة لتحاول تحليل المعايير الدولية في هذا المجال ومدى ملائمتها لتطوير الإجراءات والقواعد المحلية ونحن نتفق مع من يرى أمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة المحلية في الكثير من فقراتها ، وسنعتمد في هذا التحليل على المقارنة بين المعايير بشكل محاور والحكم على المعايير و التطبيقات المحلية وفقا لذلك. والجدول التالي رقم (3) يبين التحليل المقارن بين المتطلبات الدولية والمحلية و حسب حجم الشركة.

جدول رقم (3) التحليل المقارن بين المتطلبات الدولية والمحلية و حسب حجم الشركة.

المحور	المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	المعايير المحاسبية الدولية الشاملة للمشروعات الكبرى	المعايير والتطبيقات المحلية (ن.م.م)
المجال	الوحدات المشمولة هي التي تصدر قوائم مالية للمستخدمين الخارجيين وليس لديها مسائلة عامة.	تطبق من الوحدات التي لديها مسائلة عامة وموجهة لعدد كبير من المستخدمين ويتم تداول ادوات الملكية لها بالاسواق العامة	تطبق على الوحدات الهادفة للربح والممولة ذاتيا.
الاهداف	توفير المعلومات عن الوضع المالي والاداء والتدفقات النقدية بالوحدة .	توفير معلومات مفيدة لاغراض قرارات الاستثمار والائتمان وانسيابية النقد والموارد والالتزامات.	توفير البيانات اللازمة للتخطيط والتنفيذوالرقابة على مستوى الوحدة الاقتصادية وعلى المستوى القومي.
التعاريف: - **الموجودات**	وهي الموارد المسيطر عليها من قبل الوحدات كنتيجة عن احداث سابقة والتي محتمل ان تولد منافع اقتصادية.	نفس المفهوم السابق	لم يحدد مفهوم خاص بالموجودات في ن.م.م. وانما تم التطرق مباشرة الى انواع الموجودات ، وقد يفهم هذا التعريف ضمنا.
- **الالتزامات**	هي تضحيات حالية للوحدة الاقتصادية ظهرت نتيجة احداث ماضية، وسيتم تسويتها مستقبلا والتي سينتج عنها تدفقات خارجة.	نفس المفهوم السابق	لم يحدد مفهوم خاص بالمطلوبات في ن . م . م . وانما تم التطرق مباشرة الى انواع المطلوبات

- **الاعتراف بعناصر القوائم المالية**	يتم الاعتراف بالعنصر في كشف المركز المالي وكشف الدخل في حالة توفر العناصر التالية اللازمة للاعتراف وهي وجود منافع اقتصادية محتملة للتدفق من او الى الوحدة الاقتصادية والناتجة من العنصر، وان يكون للعنصر كلفة او قيمة يمكن قياسها بصورة موثوقه ،وهنا قد تتاخر عملية توفير هذه الشروط بعض الوقت لذا يتم الاعتراف بالعنصر حسب نصوص المعايير وعند توفر هذه الشروط او يتم الافصاح عنها بشكل ملاحظات.	نفس متطلبات الاعتراف مع التركيز على المادية.	حدد ن .م . م. مفهوم البيانات المالية بانها البيانات المحاسبية التي تنشأ نتيجة التعامل والمبادلة مع اطراف خارجية ويترتب عليها القياس بوحدات نقدية.
- **قواعد القياس**	عادة ما تتم المحاسبة بالكلفة التاريخية ، مع ذلك هناك استثناءات يمكن تقييمها بالقيمة العادلة كالادوات المالية والاستثمار في الوحدات المرتبطة والشركات المشتركة والاستثمارات العقارية والموجودات الزراعية.	تتضمن قواعد القياس التكلفة التاريخية والكلفة الجارية والقيمة القابلة للتحقق والقيمة الحالية ، مع مراعاة الاستناد الى التكلفة التاريخية ،ومع ذلك يتم التقييم بالقيمة العادلة لعناصر محددة كالاستثمار بالعقارات والموجودات البايولوجية والادوات المالية المحددة	يتم تبني التكلفة التاريخية كمبدأ مع ملاحظة امكانية التعديل بالقيمة التقديرية في حالة عدم وجود التكلفة التاريخية بحالات خاصة .(ديوان الرقابه المالية : 2011، 47)

- **الافتراضات**	يتم تحضير القوائم المالية وفقا لاساس الاستحقاق وعلى اساس فرضية الاستمرارية للعمل بالمستقبل (سنه)	نفس الافتراضات	- الشخصية المعنوية - الاستمرارية - ثبات قيمة العملة - الدورية وهي ذات الافتراضات.
- **الخصائص النوعية**	ان الخصائص الاساسية التي تجعل القوائم المالية مفيدة للمستخدمين هي القابلية على الفهم والملائمة والمادية والقابلية على التحقق وتغليب الجوهر على الشكل والدقة والتكامل والقابلية على المقارنة والوقتية والموازنة بين المنفعة والتكلفة، مع التركيز على المادية.	هناك اربع خصائص هي القابلية على الفهم والملائمة وامكانية التحقق من المعلومات والقابلية على المقارنه وتتفرع هذه الخصائص الرئيسية الى المادية كجزء من الملائمة وتغليب الجوهر على الشكل والدقة والتكامل كخصائص ثانوية للقابلية على التحقق أما الوقتية والموازنة بين الكلفة والمنفعة فهي محددات على الملائمة والقابلية على التحقق من المعلومة .	لم تحدد خصائص المعلومات المنتجة وفقا للنظام المحاسبي الموحد ويمكن اعتماد الخصائص المذكورة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الشاملة .

- **العرض العادل**	ان القوائم المالية يجب ان تكون عادلة وصادقة وتبين الوضع المالي العادل لاداء الوحدة والتغيرات بالمركز المالي ويمكن الوصول الى ذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية المناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمبادئ الخاصة بخصائص المعلومات والمذكورة اعلاه ، ويمكن للشركة الخروج من تطبيق هذه المعايير اذا استنتجت الادارة بان تطبيق هذه المعايير سيبعد القوائم المالية عن تحقيق اهدافها.	تطابق مع مفهوم العرض العادل بالتطبيق على IFRS SME .	وفقا للنظام المحاسبي الموحد تم ادراج هذا المفهوم ضمن مفهوم الافصاح الكافي ويتم ذلك من خلال التاشير على القوائم المالية او باضافة كشوفات ملحقة او ضمن تقرير الادارة وذلك وفقا للقواعدالمحاسبية العراقية .
- **المقابلة Offsetting or matching**	لايسمح بمقابلة الموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات ماعدا التي تسمح بها المعايير.	نفس المتطلبات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة	نفس الاسس المعتمده في ifrs كماأعتمد ن.م.م. على الحسابات المتقابلة ضمن حسابات الميزانية وذلك لاظهار المركز المالي ومسؤوليات والتزامات الوحدة

			بصورة واضحة تطبيقا لمبدأ الالتزام وتأمينا لمؤسسات الرقابة والضبط الداخلي وتوفير المعلومات المطلوبة .
- **القوائم المالية financial statements الاذعان**	ان الاذعان لايتحقق الا عند تطبيق كامل المعايير	كما هو عليه في ifrs ias 1.16 sme	ان النظام المحاسبي الموحد يجب الالتزام به كما هو او استحصال موافقة الديوان على الخروج عنه .
- **الاستمرارية coning concern**	يتم اعداد القوائم المالية على اساس الاستحقاق وتحت فرضية ان الوحدة ستستمر بالمستقبل (بما لايقل عن 12 شهرمن تاريخ انتهاء القوائم المالية) Ifrs for smes 3.4 *	نفس المتطلبات -ias 1.25-1.26	تعتمد فرضية الاستمرارية ويشير الى عدم النية في التصفية والحد من الاعمال مع وجود بعض الاستثناءات للاستمرارية عند ارتباط الوحدة الاقتصادية باهداف محددة .
- **الانحراف عن المعايير departure from the standard**	تبتعد الادارة عن تنفيذ المعايير اذا وجدت بان الالتزام بها يتعارض مع اهداف القوائم المالية .	نفس المتطلبات ias 1.-20	لا توجد مثل هذه الاشارة من قبل ديوان الرقابة المالية .

- **المعلومات المقارنة comparative information**	تقوم الادارة بالافصاح عن المعلومات بشكل مقارن مع الفترة الماضية لجميع المبالغ الظاهرة بتلك القوائم للسنة الماضية والظاهرة كذلك في الملاحظات الافي بعض الحالات التي تسمح بها المعايير بعدم المقارنة كما في (تسوية الممتلكات والمصانع والمعدات ، وغيرها).	نفس المتطلبات كما في ias 1.38	يتم الافصاح عن المعلومات المقارنة في القوائم المالية مع عدم اعطاء استثناءات ، او الاشارة الى المبالغ الظاهرة خارج القوائم المالية .
-اجزاء القوائم المالية component of financial statements	هناك عدد من القوائم المالية هي : قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل الشامل ، قائمة التغير في حقوق الملكية ، قائمة التدفق النقدي ، ملاحظات حول السياسات المحاسبية المستخدمة والمعلومات الاستثنائية الأخرى ، وفي ظروف محددة يمكن جمع قائمة الدخل وقائمة توزيع الارباح .	نفس المتطلبات مع امكانية اختلاف العناوين ias 1.10	هناك تحديد لعدد 26كشف ضمن النظام ولم تتم الاشارة الى اي عمليات دمج ، وهناك قوائم اساسية واخرى غير اساسية .

- **قائمة المركز المالي (العامة)**	لا يوجد نموذج محدد بل هناك حد ادنى من المتطلبات الواجب عرضها هي: الموجودات وتظم النقد ومكافئ النقد، المدينون، الموجودات المالية، المخزون، الممتلكات والمصانع والمعدات، الاستثمارات العقارية، الموجودات غير الملموسة، الموجودات البايولوجية، الاستثمارات المرتبطة، الضرائب المؤجلة والجارية، اما المطلوبات فتظم : الدائنون، المطلوبات المالية، الضرائب الجارية، الضرائب المؤجلة، الاحتياطيات، حقوق الملكية، الاسهم غير المسيطر عليها	هناك عدد من العناصر الاخرى بالاضافة للموجود بالمركز المالي هي: اجمالي الموجودات والتي تصنف كموجودات محتفظ بها للبيع والتي توضع ضمن مجموعة الخردة، وكذلك الحال بالنسبة للمطلوبات المتضمنة في مجموعة الخردة والتي تصنف كمطلوبات محتفظ بها لاغراض البيع، كما يتم الافصاح عن الاستثمارات باستعمال طريقة الملكية حسب ias 1.54	حدد ن .م.م الميزانية العامة بالنموذج الاول مستخدما مسميات مختلفة ولم يشير الى بعض الحالات التي تتطلب الافصاح وفقا للمتطلبات الدولية .

- **قائمة الدخل الشامل comprehensive income**	يطلب من الوحدة ان تعرض قائمة بالدخل الشامل اما بقائمة واحدة او بقائمتين منفصلتين ، ولا يوجد نموذج موحد لقائمة الدخل الشامل ، ويتاح للادارة اختيار الطريقة الخاصة بعرض المصاريف اما على اساس الوظائف او حسب الطبيعة ، مع ضرورة الافصاح عن المصاريف على اساس الطبيعة في حالة اختيار الافصاح عن المصاريف على اساس الوظيفة .	نفس المتطلبات كما في ias 1.81-1.83	لم تعتمد قائمة الدخل الشامل لحد الان ، بل يتم العرض وفقا لقائمة العمليات الجارية.
- **قائمة التغير بحقوق الملكية statement of changes in equity**	وهي تظهر التسوية في الحقوق بين اول واخر الفترة ، والاتي العناصر المعروضة في هذه القائمة : اجمالي الدخل الشامل للفترة موزع بين المالكين وحملت الاسهم غير المسيطر عليها ، يتم توضيح الاثر على كل جزء من حقوق الملكية وبيان التغير في السياسات المحاسبية عليها وتعديل الأخطاء الجوهرية للفترات السابقة.	نفس المتطلبات ، مع تحديد المبلغ الموزع بين المالكين الخاص بالفترة وحصة كل سهم وذلك اما في قائمة التغير بالحقوق او في الملاحظات، ias 1.107	لم يتم تحديد قائمة ضمن هذا العنوان.

- **قائمة التدفق النقدي cash flows statement**	وهي تمثل قائمة تعرض توليد النقد واستخدامه وتصنيفه الى (تشغيلي، استثماري، تمويلي) وخلال فترة محددة من الزمن 7.1,7.3,7.4-7.6	نفس المتطلبات ias 7.10-7.17	تم تحديد الكشف رقم 7 لبيان التدفقات النقدية بالوحدة الاقتصادية وضمن نفس الاطار للتصنيف .

(Price Waterhouse coopers,2009: 22-70) وبتصرف بأضافه المحور المحلي.

لقد تم التركيز في المقارنة على مكونات الإطار المفاهيمي على المستوى المحلي والدولي وذلك لان الخطوة الأولى تبدأ بالتأسيس لإطار مفاهيمي واحد تستند عليه المعايير وتكون منسجمة معه، اما المرحلة الثانية فهي التوحيد والتنسيق على مستوى المعايير وهي مجال للبحث في المستقبل.

2.2 تحليل ودراسة الاختلافات الرئيسية بين المعايير المحاسبية الدولية الشاملة والمعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

أن النظرة التحليلية للمعايير المحاسبية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تظهر وجود عدد من الاختلافات بين هذه المعايير والمعايير المحاسبية الخاصة بالشركات الكبرى (الشاملة) هي:

أولا : المواضيع التي تم حذفها من هذه المعايير هي:

التقارير المالية في الاقتصاديات ذات معدل التضخم العالي IAS 29 ،الدفع على أساس الأسهم IFRS 2، الزراعية IAS 41، التقارير المالية المرحلية IAS 34 ، الإيجارات IAS17، أرباح السهم الواحد IAS33، التقارير القطاعية IAS 14، التأمين.

كما لم يتم تغطية المواضيع التالية ضمن IFRS FOR SMES بل تم تغطيتها في IFRS IN FULL وهي:

جدول رقم (4) المواضيع المحذوفة

التسلسل	الموضوع
.1	التسويات المتتابعة للموجودات والمطلوبات (فترة اعادة القياس)
.2	الضرائب المؤجلة المعترف بها بعد المحاسبة عن المشتريات الرئيسية Deferred Tax
.3	الملكية غير المسيطر عليها (حقوق الاقلية) Non- controlling interests
.4	خطوات الاكتساب المتتابعة Step Acquisitions
.5	التعويض المدفوع عن الموجودات Indemnification Assets
.6	الدفع على اساس الاسهم Share- Based payments
.7	منافع العمال Employee Benefits
.8	اعادة تملك الحقوق Re- acquired Right
.9	اندماج الاعمال A business Combination
.10	فقدان السيطرة Loss of control
.11	الأحداث مع الأقلية Transactions with Minorities
.12	الإرشادات عن التأثيرات المهمة
.13	الاستثمارات المشتركة
.14	خسائر التلف
.15	الأرباح والخسائر من إعادة تقييم الأحداث بالأدنى او الأعلى
.16	الترتيبات التعاقدية Contractual Arrangements
.17	طريقة الملكية في أعداد القوائم المالية الموحدة

18.	العمليات للوحدات المشتركة .
19.	توسيع الضمانات Extended Warranties .
20.	التمييز بين إعلان وعدم الإعلان عن أحداث المقايضة Barter Transaction .
21.	تحويل الموجودات من الزبائن .
22.	المنح الحكومية الغير مالية Non-monetary Government Grants .
23.	المساعدات الحكومية .
24.	إعادة دفع المنح الحكومية .
25.	المشتقات Derivatives .
26.	إعادة التصنيف بين مجاميع الأدوات المالية .
27.	دليل إرشادي تفصيلي عن إعادة الاعتراف بالموجودات المالية .
28.	تأهيل ووصف Qualifying العناصر والأدوات المخفية .
29.	دليل حول صافي القيمة القابلة للتحقق .
30.	دليل حول التحويل من والى الاستثمارات العقارية .
31.	التخلص Disposal
32.	عدم امكانية تحديد القيمة العادلة المناسبة .
33.	تبادل الموجودات Exchange of Assets .
34.	الحصول على المنح الحكومية عند الحروب .
35.	اعادة التقدير Revaluation .
36.	دليل عن القيمة المستخدمة Value in use .
37.	الموجودات المشتركة Corporate Assets

38.	التعريف بمنافع المصانع والتي يتوزع الخطر فيها بين عدد من الوحدات تحت سيطرة مشتركة .
39.	اختبار الحد الاعلى للموجودات Assets Ceiling Test .
40.	دليل ارشادي تفصيلي عن القياس لالتزامات المنافع المحددة .
41.	الموجودات الظاهرة بالقيمة العادلة Fair Value .
42.	اعادة تخصيص الضرائب المؤجلة .
43.	الضرائب المؤجلة الظاهرة نتيجة اندماج الاعمال .
44.	الضرائب المؤجلة والجارية الظاهرة نتيجة احداث الدفع على اساس الاسهم .
45.	التغير والاختلاف نتيجة الضرائب الاجنبية المؤجلة على الموجودات والمطلوبات .
46.	تأثيرات الضرائب على معدلات التغير .
47.	المنح الحكومية المرتبطة بالموجودات البايولوجية .
48.	عناصر ومجال كلفة الاستكشافات وتقييم الموجودات (IFRS 6) .
49.	التقارير القطاعية (IFRS 8) .
50.	التقارير المالية المرحلية (IAS 34) interim financial reporting .
51.	العائد على السهم (IAS 33) Earnings per share .

(Price Waterhouse Coopers,2009: 22-70)

من هنا يمكن القول بأن هذه التخفيضات في متطلبات القياس والإفصاح ستعمل على زيادة أمكانية تبني المعايير المحاسبية الدولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتراب من تطبيقات النظام المحاسبي الموحد والمعايير والقواعد العراقية .

ثانيا : كما تم تبسيط المعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال :

- عدم وجود طلب لرسملة تكاليف التطوير Development Cost.

- إن الوحدات المشتركة ربما تتم المحاسبة عليها بالكلفة او بالقيمة العادلة بالإضافة إلى طريقة الملكية.
- ان اختبارات فقدان شهرة المحل تمكن من خلال وجود مؤشرات ترتبط بالقيمة التي يمكن شطبها من خلال وجود مؤشرات لذلك.
- يكمن الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الزراعية عندما تتحقق.
- يمكن الاعتراف بالقيمة العادلة للاستثمارات والموجودات البايولوجية عندما توجد معلومات عن سعر السوق.
- هناك تبسيط لمعلومات الأدوات المالية.
- إن حجم الإفصاح قد تم تخفيضه في معظم المعايير بصورة واضحة.

كما يقترح آخرون غير مجلس المعايير المحاسبية الدولية تخفيض متطلبات أخرى كتحضير قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement ، والمحاسبة على عقود الإيجار Lease Contracts كما لو كانت عملية إيجار تشغيلي ، والاعتراف بالإيراد لكل عقود الإنشاء والخدمة فقط عند نهاية العقد ، بالإضافة للاعتراف بالضرائب الجارية فقط وذلك بهدف التبسيط للمحاسبة عن الضرائب .

و يبذل مجلس المعايير والقواعد المحاسبية الدولية IASB جهود كبيرة في استيعاب هذه التخفيضات في المتطلبات من خلال اعتماد المقترحات التالية:

- عدم تطبيق القيمة العادلة الا عند توفر سعر السوق بشكل واضح.
- يجب رسملة شهرة المحل والموجودات الغير ملموسة الاخرى والغير محددة العمر.
- أما بخصوص الدفع على اساس الاسهم فيجب اثبات القيمة الحقيقية فقط.
- يجب شطب واستبعاد الطريقة المباشرة في اعداد كشف التدفقات النقدية.
- يجب شطب واستبعاد طريقة الملكية Equity Method و المحاسبة التناسبية Proportional Accounting في الشركات الزميلة Associates والمشتركة Joint Ventures ، ويجب على الوحدات استخدام طريقة الكلفة أو القيمة العادلة.

- لا يتطلب إثبات المحتملات سواء الموجودات او المطلوبات عند اندماج الشركات.
- يجب إثبات أرباح وخسائر التأمين في قائمة الدخل والمصاريف بدلا عن الأرباح والخسائر.

3.2 تباين المعالجات المحاسبية بين المعايير الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتطبيقات المحلية :

بهدف تعزيز البحث من حيث الجانب التطبيقي سيتم تسليط الضوء على بعض المعالجات المحاسبية التي نعتقد بضرورة مراجعتها من قبل ديوان الرقابة المالية لكي تكون المعايير والقواعد المحاسبية العراقية والنظام المحاسبي الموحد أقرب الى المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكالاتي :

جدول رقم -5- تباين المعالجات المحاسبية بين النظام المحاسبي الموحد والمعايير والقواعد المحاسبية المحلية والمعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (إعداد الباحث)

محور المعالجة	النظام المحاسبي الموحد والقواعد المحلية	المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم
تكاليف البحث والتطوير	إمكانية تأجيل الاعتراف بها كمصروفات (حسب القاعدة 9 المحلية) في حالة وجود علاقة ضنية بوجود منفعة مستقبلية وأفرزت حساب الأبحاث والتجارب لها ضمن حساب الموجودات .	يتم معاملة جميع هذه التكاليف كمصروفات .
تكاليف الاقتراض	سمحت القاعدة رقم 3 المحلية برسملة تكاليف القرض في حالة ارتباط القرض بالحصول على موجود ولفترة طويله من الزمن.	يتم معاملة جميع هذه التكاليف كمصروفات .
الاعتمادات المستندية	تظهر ضمن حساب المخزون .	لم تتم الاشارة لها ضمن حسابات المخزون بل ترتبط بالنقدية .

تقييم استثمارات الملكية	لم يميز بين الاستثمارات العقارية والاستثمارات بالأسهم بل ميز الاستثمارات على أساس الوقت ، ولم تتم الإشارة إلى إمكانية التقييم بالقيمة العادلة .	يتم أظهار الاستثمارات العقارية بالكلفة او بالقيمة العادلة في حالة أمكانية قياسها بصورة موضوعية وبدون كلفة أو جهد عالي ، ويتم الاعتراف بالفرق في الأرباح والخسائر.
قياس الاندثار	يتم القياس بالقسط الثابت او المتناقص او الوحدة المنتجة او إعادة التقدير، ولم يتم التركيز على الاندثار الجزئي.	يتم هنا التمييز بين الأجزاء الرئيسية ورسملتها بشكل مستقل وعلى أساس المنفعة ، أما طريقة الاندثار فيتم تحديدها بناءا على المنفعة المتوقعة من الموجود مستقبلا .

اما من حيث تباين درجه الإفصاح في القوائم المالية بين المتطلبات المحلية والدولية فنلاحظ وجود نموذجين لعرض بيان الدخل وفقا للمعاييرالدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة الحجم والمتوسطة وكالآتي:

البديل (1) بيان الدخل على أساس وظيفة البند – للسنة المنهية في 31-12-2014

الإيضاحات	المبلغ 2014	المبلغ 2013
الإيرادات	Xx	Xx
تكلفة الإيرادات	Xx	Xx
مجمل الربح	Xx	Xx
مصاريف التوزيع	Xx	Xx
مصاريف إدارية وعمومية	Xx	Xx
مصاريف أخرى	Xx	Xx
مصاريف تمويل	Xx	Xx
الربح قبل الضريبة	Xx	Xx
مصروف ضريبة الدخل	Xx	Xx

الربح للفترة	Xx	Xx
الأرباح المدورة في بداية السنة	Xx	Xx
الأرباح الموزعة	Xx	Xx
الأرباح المدورة كما في نهاية السنة	Xx	Xx

البديل (2) عرض البنود بناءا على طبيعة البنـدــللسنة المالية المنتهية 31-12-2014

الإيضاحات	المبلغ 2014	المبلغ 2013
الإيرادات	Xx	Xx
الإيرادات الأخرى	Xx	Xx
التغير في مخزون البضاعة الجاهزة والبضاعة تحت التشغيل	Xx	Xx
مواد أولية ومستهلكات مستخدمة	Xx	Xx
رواتب ومزايا الموظفين	Xx	Xx
استهلاكات وإطفاءات	Xx	Xx
تدني الموجودات والممتلكات	Xx	Xx
مصاريف أخرى	Xx	Xx
مصاريف التمويل	Xx	Xx
الربح قبل الضريبة	Xx	Xx
مصروف ضريبة الدخل	Xx	Xx
الربح للسنة	Xx	Xx
الأرباح المدورة في بداية السنة	Xx	Xx
توزيعات الأرباح	Xx	Xx
الأرباح المدورة في نهاية السنة	Xx	Xx

(ابو غزالة ، طلال ،2010 :17)

أمـا محليـا فيـتم عـرض حسـاب الإنتـاج والمتـاجرة والأربـاح والخسـائر والتوزيـع كالآتي:

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	أسم الحساب	السنة الحالية بالدينار	السنة السابقة بالدينار
17	45-41	إيرادات النشاط الجاري	xx	xx
		ينزل : كلفة النشاط الجاري	xx	xx
19	5	كلفة الإنتاج	xx	xx
19	6	كلفة الخدمات الإنتاجية	xx	xx
	4123	التغير في مخزون الانتاج التام بالكلفة	xx	xx
		ينزل عوائد مخلفات الانتاج	xx	xx
		صافي كلفة الانتاج	xx	xx
	35	مشتريات بضاعة واراضي بغرض البيع	xx	xx
	4122	التغير في مخزون الانتاج التام	xx	xx
	422	التغير في مخزون بضاعة وأراضي بغرض البيع	xx	xx
		صافي كلفة النشاط الجاري	xx	xx
		فائض (عجز) النشاط الجاري	xx	xx
19	7	ينزل : كلفة الخدمات التسويقية	xx	xx
		فائض (عجز) الإنتاج والمتاجرة	xx	xx
	46	يضاف :فوائد وإيجار أراضي دائنة	xx	xx
	47	الإعانات	xx	xx
19	8	ينزل : كلفة الخدمات الإدارية والتمويلية	xx	xx
		فائض (عجز) العمليات الجارية	xx	xx
		تضاف الإيرادات التحويلية والأخرى	xx	xx
18	48	الإيرادات التحويلية	xx	xx
	49	الإيرادات الأخرى	xx	xx
		مجموع الإيرادات التحويلية والأخرى		
16	38	المصروفات التحويلية	xx	xx
16	39	المصروفات الاخرى	xx	xx
		مجموع المصروفات التحويلية والاخرى	xx	xx
		الفائض (العجز)	xx	xx

(ديوان الرقابة المالية ،2011 :235)

اما في أطار المركز المالي فأن نموذج العرض الخاص بالمركز المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ستكون بالشكل التالي :

الإيضاحات	المبلغ للسنة الحالية	المبلغ للسنة السابقة
الموجودات	xx	xx
الموجودات المتداولة	xx	xx
النقد وما في حكمه	xx	xx
ذمم تجارية وأخرى	xx	xx
مخزون	xx	xx
الموجودات غير المتداولة	xx	xx
الاستثمار في شركات شقيقة	xx	xx
الموجودات الثابتة	xx	xx
موجودات غير ملموسة	xx	xx
موجودات ضريبية مؤجلة اصول مملوكة للبيع	xx	xx
مجموع الموجودات	xx	xx
الالتزامات وحقوق الملكية	xx	xx
الالتزامات المتداولة	xx	xx
بنوك دائنة	xx	xx
ذمم دائنة	xx	xx
مخصص ضريبة الدخل	xx	xx
الجزء المستحق من متطلبات حقوق الموظفين	xx	xx
الجزء المستحق من متطلبات الإيجار التمويلي	xx	xx
المطلوبات غير المتداولة	xx	xx
قروض	xx	xx
الجزء طويل الآجل من مطالبات حقوق الموظفين	xx	xx
مطالبات الإيجار التمويلي	xx	xx
الالتزامات المرتبطة بشكل مباشر بالاصول المحتفظ بها بغرض البيع	xx	xx
حقوق الملكية	xx	xx
رأس المال	xx	xx
الأرباح المدورة	xx	xx
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	xx	xx

(أبو غزالة ، طلال ،2010 :20)

في حين أن ما تم عرضه في قائمة المركز المالي حسب النظام المحاسبي الموحد كالآتي :

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	السنة الحالية بالدينار	السنة السابقة بالدينار
	1	الموجودات		
		الموجودات الثابتة		
1	11	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	xx	xx
2	118	النفقات الإيرادية المؤجلة	xx	xx
3	12	مشروعات تحت التنفيذ	xx	xx
4	141	قروض ممنوحة طويلة الأجل	xx	xx
5	151	استثمارات مالية طويلة الأجل	xx	xx
		مجموع الموجودات الثابتة	xx	xx
		الموجودات المتداولة		
6	13	المخزون بالكلفة	xx	xx
6	138	إعتمادات مستندية لشراء موجودات	xx	xx
4	142	قروض ممنوحة قصيرة الأجل	xx	xx
5	152	استثمارات مالية قصيرة الأجل	xx	xx
7	16	المدينون	xx	xx
8	18	النقود	xx	xx
		مجموع الموجودات المتداولة	xx	xx
		مجموع الموجودات	xx	xx
21	19	الحسابات المتقابلة	xx	xx
	2	مصادر التمويل		
		مصادر التمويل طويلة الأجل		
	21	رأس المال	xx	xx
9	22	الاحتياطيات	xx	xx
10	23	تخصيصات طويلة الأجل	xx	xx
4	241	قروض مستلمة طويلة الأجل	xx	xx
		مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل	xx	xx
		مصادر التمويل قصيرة الأجل	xx	xx
10	23	تخصيصات قصيرة الأجل	xx	xx
4	242	قروض مستلمة قصيرةالأجل	xx	xx

	25	مصارف دائنة	xx	xx
11	26	الدائنون	xx	xx
		مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل	xx	xx
		مجموع مصادر التمويل	xx	xx
21	29	الحسابات المتقابلة	xx	xx

(ديوان الرقابة المالية ،2011 :233)

من هنا نلاحظ التباين الواضح بين الكشوفات المحلية والدولية مما يتطلب تعديل الكشوفات المحلية وفقا للمتطلبات الخاصة بالمشروعات الصغيرة الحجم والمتوسطة .

الاستنتاجات:

1. هناك تباين في تصنيف أحجام المشروعات بسبب تعدد المعايير المستخدمة في التصنيف، بين التركيز على عدد العاملين او معدل المبيعات او اجمالي الموجودات وغيرها من المعايير .
2. تباين إحجام المشروعات يساعد في جذب كل أنواع التمويل والتسويق والإدارة والتكنولوجيا وغيرها من المتغيرات البيئية .
3. أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الشاملة أو الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم سيساهم في زيادة دور المحاسبة في خدمه المجتمع ، ذلك من خلال حوكمة الشفافية وتحسين المقارنات الدولية.
4. أن رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ساهم في قيام IASB في إصدار معايير مبسطة بـ230 ورقة فقط قياسا بتلك التي كانت للشركات الكبيرة والتي يصل حجمها الى 2855 ورقة .(للمزيد صفحة 6).
5. أظهرت المقارنة التحليلية بين كل من المعايير المحاسبية العالمية والمعايير المحاسبية الدولية لمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمعايير المحاسبية العراقية وجود عدد من الاختلافات في محاور مختلفة منها : المجال، الأهداف، التعاريف، قواعد القياس، الافتراضات ... في حين ظهرت حالات تشابه بين مجالات أخرى خاصة على الصعيد الدولي منها: الخصائص النوعية للمعلومات، العرض العادل، المقابلة مع وجود خصوصيات محلية، الإذعان،

الانحراف عن المعايير، المعلومات المقارنه، أجزاء القوائم المالية، قائمة الدخل الشامل، قائمة التدفق النقدي، الإفصاح ضمن القوائم المالية.

6. هناك عدد من المعايير التي تم حذفها في أصدارت المعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهي تتناول المحاور التالية: التقارير المالية في الاقتصاديات ذات معدلات التضخم العالية، الدفع على أساس الأسهم ، الزراعية، التقارير المرحلية، الإيجارات، أرباح السهم الواحد، التقارير القطاعية، التأمين.

7. لم يتم تغطية الكثير من المواضيع ضمن اصدارات IFRS FOR SMEs بل تم تغطيتها فقط في أصدارات IFRS IN FULL، كما تم تبسيط قسم أخر من المعايير ليلائم الحاجة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

8. على الرغم من الاتفاق التام حول أهداف القوائم المالية عالميا، فلا يزال هناك جدل حول فائدة تطبيق المعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلا في حالة دخول عامل المقارنات الدولية وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي تبحث البيئة المحلية عن مثله حاليا.

التوصيات:

1. ضرورة الأخذ بجميع المتغيرات عند تصنيف الشركات حسب أحجامها .

2. أن تبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة المحلية سيساعد في تحفيز الاستثمارات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم و سيدعم الاقتصاد العراقي.

3. دراسة وتحليل الاختلافات بين التطبيقات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سبيل قيام مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقي بتغيير التطبيقات المحلية وفقا للمتطلبات الدولية.

4. عقد ندوات وورش عمل دولية لإدارات ومنتسبي الوحدات المالية لتوسيع إدراك المنتسبين بهذه الإصدارات والآليات لتطبيقها.

المصادر:

اولا : العربية

[1] ابو غزالة ، طلال، "المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم"، (د خليل القصاص) – 2010 – عمان – الأردن .

[2] ال طه صفوان قصي عبد الحليم، "أبرز المعايير المحاسبية الدولية ومدى ملائمتها للتطبيق محليا – دراسة مقارنه لابرز التطبيقات الجارية وجهود مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقية في تطويرها"، جامعه بغداد – رسالة ماجستير محاسبة غير منشوره – 1994.

[3] المحروق ، د ماهر حسن ، د مقابله ، إيهاب، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها"، مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة – جبل عمان – الدوار الثاني – 2006.

[4] البستيجي ، يوسف – ندوة، " مخالفة المعايير المحاسبية تمنع التمويل عن 80 % من الشركات الصغيرة"، جريدة الاتحاد – 2013 - شركة ابو ظبي للإعلام .

[5] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، " المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية" - 2006- كلية طلال ابو غزالة – الجامعة الاردنية الألمانية .

[6] ديوان الرقابة المالية، " النظام المحاسبي الموحد"، (الطبعة الثانية)-2011 – بغداد.

[7] عبد الناصر،محمد، " المشاريع الصغيرة والمتوسطة - أفكار مشاريع صغيرة" 2013.

[8] محمد ، براق و عمر ، قمان، " مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة الوادي – 2013.

[9] مرتجى ، سيد ناجي، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المفهوم والمشكلات وإطار التطوير"، كلية التجارة – جمهورية مصر العربية - 2004.

ثانيا: الأجنبية

A. Books

[1] Schroeder, R. G, Cleark M.W.And Cathey J.M, "Financial Accounting, Theory and Analysis", Eight Edition – Wiley 2005.

B. Periodicals & Researches

[2] European Committee of Central Balance Sheet Date Offices –ECCBO-SME Accounting Standards.

[3] European Social Fund in Romania, Working Papers-A New Challenge for the European Union-2011.

[4] Pual Pacter, "IFRS for Smes", International Accounting Standards Board- Saica-2009.

[5] P.Marijn Van Der Wal, "IFRS For Smes A Guide For Micro-Sized Entities Applying Ifrs For Smes", International Accounting Standards Board, 2013.

[6] P.Marijn Van Der Wal, "IFRS Sme A Contribution to Accounting Quality", Amsterdam Business School -2010.

[7] Price Water House Cooper, "Similarities and Differences, A Comparision of Full and IFRS for Smes"-2009.

[8] Ramona Lapters, Adriana Florian Popo, "The IFRS Standard For Small And Medium – Sized Entities Another Challenge For The Romanian Accounting?", Alexandru Ioan Cuza- Din Iasi – 2009 .

[9] Tiliy, Baker, "IFRS for Smes - Are You Ready For Change?" 2010.

[10] Thorton, Grant, "How Will Moving From Uk Gaap to the IFRS For Smes From 2012 Impact on My Company Accounts" - Grant- Thomton.Co.Uk, Saica, 2009 .

C. Research from internet

[1] EUROPEAN COMMISSION SME definition - small and medium sized enterprises (sme) - Enterprise and Industry, article available at http//ec.europa.eu/ last visit date 17-8-2010.

[2] Accounting Standard For Unlisted entities, summary of the draft proposal of standards of SMEs -2007- article availabale at htte//www.snee.org/

Accommodation of International Accounting Standards for the Favour of Small and Medium Enterprises and the Scope of Locally Applied

Dr. Abbas Hameed Yahya

abbashameed1958@yahoo.com

Baghdad University – College of Administration and Economics
Department of Accounting

Dr.Safwan Q.Abd AL Haleem

SAFWANHALEEM@YAHOO.COM

Baghdad University – College of Administration and Economics
Department of Accounting

Abstract: *Almost the local economic entities seek to make financial statements according to legality requirements and local accounting principles which is limited by the uniform accounting system and by the standard and rules of the local accounting, but the attendant for the issues of IASB notice that it adopted since 2009 year the number of standards which is appropriate with the ability of small and medium entities may be not accord with local issues, because the financial auditor council ,although the*

modifying which making on the uniform accounting system in 2011 year ,but it is not making specific treatment of the small and medium entities which is not making specific treatment of the small and medium entities which is not appropriate with the IFRS of this kinds of entities, also the council of the standards and rules in Iraq can not adopted its accounting standards to serve the small and medium entities so it is making that the entities not able to applicant that standards, so it is reflect for ability of entities to getting of the external finance by the investors or creditor.

From this point, we focus about the nature of the small and medium entities concepts, properties and attributes with the large entities.

Also making scientific practical appraisal for the uniform accounting system which is able to solve the local accounting problems according to international accounting standards requirement for the small and medium size entities.

The most important conclusion of the search is:

- *The analytical compares between the comprehensive global accounting standards and international accounting for small and medium entities and Iraqi*

accounting rules and uniform accounting system appear number of the differences in deferent sides.

- *The simplified and defeat number of the comprehensive international accounting standards in frame of special standards for the small and medium entities ,it is helper leading the increase of harmonization between international accounting standards and the local accounting applications .*

The most important recommendation of this search is:

- *The study and analysis of the differences between the local applications and the international accounting standards for the small and medium entities leads the Iraqi accounting rules and standards boards to changing the local applications according for the international requirements.*
- *It is important to held meeting and international workshop for administrator and employers of the economic entities to develop employer acknowledgement for this issues and the manner to applicant.*

Keywords: international financial reporting standards for small and medium entities, comparability, Global financial reporting standard, international accounting standard board.